طالبان تفجر خلافا حادا بين الهند وباكستان في الأمم المتحدة

عمران خان يحث العالم على دعم طالبان ونيودلهي تتهم إسلام أباد برعاية الإرهاب

حركة طالبان التي سيطرت على أفغانستان بقوة السلاح تحولت إلى واجهة لخلاف جديد بين باكستان والهند، فالأولى تريد أن تستثمر فوز حليفتها لتحقيق مكاسب استراتيجية فيما تعتبر الثانية، التي سبق أن دعمت الحكومة الأفغانية السابقة، أن إسلام أباد ترعى الإرهاب

عمران خان يتهم العالم بمنح مودي فرصة الإفلات من العقاب

واشنطن - انتقدت الهند الجمعة باكستان في الأمم المتحدة وفي واشنطن فيما ناشد رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان العالم للعمل مع حركة طالبان الأفغانية المنتصرة، وهذا الخلاف كان متوقعا بسبب تناقض الأجندات في أفغانستان، فالهند كانت تدعم الحكومة الأفغانية السابقة فيما ظلت باكستان وفية لنهجها الداعم لطالبان منذ ظهورها.

وأثار رئيس الوزراء ناريندرا مودي مخاوف بشأن باكستان خلال محادثات مع الرئيس الأميركي جو بايدن وكذلك خلال قمة رباعية أوسع مع زعيمي أستراليا واليابان، وفقا لمسؤولين هنود.

وقال وزير الخارجية الهندي هارش فاردهان شرينغلا للصحافيين بعد انتهاء المحادثات إنه "كان هناك شعور واضح بأنه ينبغي الإبقاء على نظرة أكثر دقةً وتدقيق وثيق ومراقبة لدور باكستان في أفغانستان، دور باكستان في مسألة الإرهاب".

ودأب المسؤولون في الهند وباكستان على إطلاق تصريحات واتهامات قوية، ما يجعل من الصعوبة بمكان على المراقبين قياس درجة التوتر بين البلدين خاصة بعد صعود طالبان إلى الحكم في أفغانستان.

طالبان أولوية لعمران خان

من جهته، أشار عمران خان في الخطاب الذي ألقاه عبر الفيديو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى أن طالبان وعدت باحترام حقوق الإنسان وتأليف حكومة شاملة منذ سيطرتها على البلاد الشهر الماضي، رغم خيبة الأمل العالمية في الحكومة المؤقتة التي شكّلتها الحركة.

وقال خان "إذا قام المجتمع الدولي بتحفيزها وشجّعها على المضي قدما في هذا الحوار، سيكون الوضع مربحا للجميع".

وشدد على أنه "علينا تعزيز الحكومة الحالية وتحقيق استقرارها من أجل مصلحة الشعب الأفغاني".

كذلك، دافع خان عن موقف بلده، الداعم الرئيسي لنظام طالبان بين عامي 1996 و2001 الذي فرض تفسيرها المتشدد للشريعة الإسلامية وآوى تنظيم القاعدة، ما أدى إلى الغزو الأميركي لأفغانستان عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001.

وألقى خان المنتقد الشرس للحرب الأميركية التي استمرت 20 عاما وأنهاها الرئيس جو بايدن، باللوم على الضربات الأميركية غير الدقيقة بطائرات مسيّرة في تصاعد التطرف داخل باكستان، وأشار إلى تعاون إسلام أباد مع القوات الأميركية.

وقال خان في الخطاب الذي سجّل مسبقا بسبب التدابير الوقائية المرتبطة بمكافحة وباء كورونا "هناك قلق كبير في الولايات المتحدة إزاء المترجمين الفوريين وكل الأشخاص الذين ساعدوا الولايات المتحدة. ماذا عنا نحن؟".

وتابع "على الأقل كان يجب أن تكون هناك كلمة تقدير. لكن بدلا من ذلك، تخيلوا كيف نشعر عندما يلقى باللوم علينا في تحول الأحداث في أفغانستان".

ولطالما اتهم مسؤولون أميركيون أجهزة الاستخبارات النافذة في إسلام أباد باستمرارها في دعم طالبان ما دفع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب إلى خفض المساعدات العسكرية.

مواجهة محتدمة

لم يتحدث بايدن إلى خان بعد وبالطبع لم يدعه إلى واشنطن، رغم أن وزير الخارجية أنطوني بلينكن التقى الخميس على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة نظيره الباكستاني وشكره للمساعدة في إعادة المواطنين الأميركيين من أفغانستان.

وفي خطابه المشحون، اتهم خان العالم الذي لديه مطامع في الهند التي تزيد قيمة سوقها عن مليار دولار، بمنح مودي فرصة "الإفلات من العقاب".

وقال "إن أيديولوجية الهندوتفا (الشكل السائد للقومية الهندوسية في الهند) المليئة بالكراهية والتي روج لها نظام حزب بهاراتيا جاناتا – منظمة التطوع الوطنية الفاشي، أطلقت العنان لعهد من الخوف والعنف ضد المجتمع المسلم في الهند الذي يبلغ تعداده 200 مليون نسمة".

في عهد مودي، ألغت الهند الحكم شبه الذاتي في كشمير، المنطقة الوحيدة ذات الأغلبية المسلمة، وأقرت قانون الجنسية الذي يصفه نقاد بأنه تمييزي، وشهدت تصعيدا متكررا للعنف الديني.

ويعتقد مراقبون أن الخلاف بشأن طالبان يعكس تناقض المصالح بين الطرفين في أفغانستان، وهو امتداد للخلاف بينهما على قضايا أخرى، لافتين إلى أن باكستان تريد أن تستفيد لوحدها من سقوط نظام الرئيس الأفغاني السابق أشرف غني، الذي هو صديق للهند.

وكانت الهند أرسلت أواخر حكم غني إشارات عن رغبتها في الانفتاح على طالبان. وقال السفير الهندي السابق في أفغانستان عمار سينها "كان من المفترض أن نتواصل مع طالبان، بمجرد جلوس الحكومة الأفغانية وطالبان معا للتفاوض، فلماذا نمتنع عن ذلك والجميع يتحدث معهم؟ يجب أن نتعامل معهم، كما نفعل مع أيّ فصيل آخر".

وتساءل المتحدث باسم المكتب السياسي لطالبان سهيل شاهين "كيف يريدون (الهند) التحدث إلى طالبان بينما يزودون كابول بالأسلحة والطائرات المسيّرة وكل شيء؟ هذا تناقض واضح".

وآخر أغسطس، التقى السفير الهندي لدى قطر ديباك ميتال ممثل المكتب السياسي لحركة طالبان الأفغانية في الدوحة شير محمد عباس ستانيكزاي، وذلك وفقا لما أعلنته الخارجية الهندية.

لكن المراقبين يعتقدون أن باكستان والهند لا يمكن أن يجتمعا على دعم جهة مهما كانت، وهو ما يعني أن قرب طالبان من إسلام أباد سيجعلها آليا في الصف المقابل لنيودلهي.

باكستان الإرهاب

فيما تتجاهل الهند في كثير من الأحيان تصريحات باكستان، ردت دبلوماسية هندية شابة من قاعة الجمعية العامة على خان.

واتّهمت السكرتيرة الأولى في البعثة الهندية لدى الأمم المتحدة سنيها دوبي باكستان بإيواء أسامة بن لادن الذي قتلته القوات الأميركية الخاصة في العام 2011 بغارة على مدينة أبوت أباد حيث كان يختبئ.

> المسؤولون في الهند وباكستان دأبوا على إطلاق اتهامات قوية تجعل من الصعب قياس درجة التوتر بينهما

وقالت "ما زلنا نسمع أن باكستان ضحية للإرهاب. إنها بلاد تشعل الحرائق وتقدم نفسها على أنها رجل إطفاء".

وأضافت "باكستان ترعى الإرهابيين في حديقتها الخلفية آملة بأن يلحقوا الضرر بجيرانها فقط".

وتحدثت أيضا عن العنف الذي يمارس بحق الأقليات في باكستان مشيرة إلى "الإبادة الثقافية والدينية" التي ارتكبت في العام 1971 عندما حصلت بنغلادش على استقلالها. وقالت دوبي "بخلاف باكستان، فإن الهند ديمقراطية تعددية تضم عددا كبيرا من الأقليات التي تولى المنتسبون إليها مناصب عليا في البلاد".

وأثار كلامها ردا من جانب الدبلوماسية الباكستانية صائمة سليم التي قالت إن كشمير التي تسيطر عليها إسلام أباد جزئيا، هي قضية داخلية للهند.

وتخشى نيودلهي من أن يشجع استيلاء طالبان على أفغانستان الجماعات الإسلامية على استهدافها. ويمكن للجماعات الإرهابية المناهضة للهند مثل "عسكر طيبة" و"جيش محمد" التي تتخذ من باكستان مقرا لها وتجمعها صلات بطالبان، في نهاية المطاف، استخدام كابول كقاعدة لشن هجمات في كشمير أو أجزاء أخرى من الهند، كما فعلت في تسعينات القرن الماضي حينما كانت طالبان تحكم أفغانستان.

وعلى مدى سنوات تنشط تلك الجماعات على الحدود الأفغانية – الباكستانية وتتدرب في معسكرات هناك. وانطلاقا من المنطقة الحدودية تشن هجمات في الهند. وفي أعقاب سيطرة طالبان على أفغانستان فإن مسلحي هذه الجماعات قد يكتسبون جرأة أكثر ويحصلون على مناطق نفوذ أكبر لتنفيذ هجماتهم.

لا شيء ينبئ بانفراجة في محادثات الأمم المتحدة بشأن قبرص

غوتيريش لا يبحث عن الحل بل عن منع التصادم بين طرفي الأزمة

نيويورك – خوفا من تصاعد التوترات، يستعد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لعقد محادثات جديدة حول قبرص المقسمة، لكن من غير المتوقع إحراز أي تقدم يذكر فيما لا تزال مواقف القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك متعارضة تماما.

وأجرى غوتيريش المحادثات الأخيرة مع زعيمي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في أبريل في جنيف، وخلص إلى أن ليس هناك أرضيّة مشتركة تذكر بين الطرفين.

ويرجّح أن يحرز تقدم أقل الاثنين عندما يستقبل غوتيريش الزعيمين إلى مأدبة غداء على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بعد دعم تركيا التي تحتل ثلث الجزيرة الواقعة على البحر المتوسط، تقسيم قبرص رسميًا إلى دولتين، وهو أمر أثار انتقادات حادة من الغرب.

وقال زعيم القبارصة الأتراك إرسين تتار، الحليف المقرب للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إنه سيضغط من أجل حل يقوم على دولتين وأقر بأنه لا يتوقع تقدما جوهريا.

وصرّح "أنا لا أهرب من المحادثات. أنا مستعد للتحدث لكن بواقعية عما يجري على أرض الواقع".

وتابع "إذا كنت تريد فرصة فعلية للتسوية يجب أن تقوم تلك التسوية على أساس دولتين متساويتين وسيدتين".

ويقول دبلوماسيون إن غوتيريش لا يتوقع حصول انفراجة في قضية قبرص لكنه يعوّل على الحفاظ على ما يكفي من الدبلوماسية من أجل منع اندلاع تصادم في الجزيرة التي رغم صعوبة التوصل إلى حل سياسي للنزاع فيها، بقي الوضع فيها سلميا في معظم الأحيان على امتداد عقود.

ويعتقد هؤلاء أن العقدة الأساسية التي تعيق الحل هي الوقوف القوي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلف القبارصة الأتراك وجعل مواقفهم متصلبة، على عكس القبارصة اليونانيين الذين يفتقرون إلى دعم جدي من حلفائهم المنشغلين بقضايا أخرى.

وجزيرة قبرص مقسمة منذ غزت تركيا ثلثها الشمالي عام 1974 ردا على انقلاب قام به قوميون قبارصة بهدف ضمها إلى اليونان. وتوقفت المفاوضات بشأن إعادة توحيد الجزيرة منذ العام 2017.

وقال نيكوس أناستاسيادس رئيس جمهورية قبرص المعترف بها دوليا، ويقودها القبارصة اليونانيون الذين يشكلون غالبية سكان الجزيرة، إنه سيواصل دعم الاقتراح الذي تدعمه الأمم المتحدة والذي يقوم على إعادة توحيد قبرص في فيدرالية تضم منطقتين.

وفي الخطاب الذي ألقاه الجمعة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، طرح أناستاسيادس أيضا العودة إلى دستور العام 1960 الذي دخل حيز التنفيذ بعد استقلال قبرص عن بريطانيا وينص على أن يكون رئيس الجزيرة قبرصيا يونانيا وأن يكون نائب الرئيس قبرصيا تركيا.

وأضاف "يجب القول إن هذه الدعوة لا يقصد بها أن تكون بديلا عن الأساس المتفق عليه للتسوية (...) بل تسهيل عودة المجتمع القبرصي التركي إلى الدولة حتى التوصل إلى تسوية نهائية".

> العقدة الأساسية التي تعيق الحل هي الوقوف القوي لأردوغان خلف القبارصة الأتراك وجعل مواقفهم متصلبة

وتتضاءل الآمال في التوصل إلى حل دبلوماسي منذ العام 2004 عندما رفض الناخبون القبارصة اليونانيون خطة التوحيد التي طرحها الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي أنان.

وقال تتار الذي كان يتحدث من ناطحة السحاب الجديدة التي افتتحها الاثنين أردوغان مقابل مقر الأمم المتحدة، إن الجانبين مستقلان بشكل كامل إذ لا يؤثر القبارصة اليونانيون والقبارصة الأتراك على حياة بعضهم بعضا.

وأضاف "حصلت الكثير من الأحداث خلال الأعوام الستين الماضية ما يجعل العودة إلى دستور العام 1960 أمرا مستحيلا".

وأوضح "أنا أحترم شعبه كمجتمع منفصل. لديهم لغتهم الخاصة، لديهم دينهم الخاص، لديهم ثقافتهم الخاصة. لكنني أريد أن يكون هذا الاحترام متبادلا".

وأشار إلى أن وجود دولتين منفصلتين سيؤدي إلى علاقات ودية مع تعاون في مجالات تشمل الطاقة والبيئة، معربا عن أمله في أن تصبح قبرص "سنغافورة أوروبا في شرق البحر المتوسط" كمركز تجاري حيوي.

وفي زيارة قام بها أردوغان إلى شمال نيقوسيا في يوليو، أعلن هو وتتار أنهما سيفتحان فاروشا التي كانت أشهر منتجع في الجزيرة لكنها استحالت مدينة أشباح منذ فر القبارصة اليونانيون منها خلال الغزو التركي عام 1974.

وأثار ذلك الإعلان مخاوف غوتيريش والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الذي تعد قبرص عضوا فيه منذ العام 2004.

ودافع تتار عن هذه الخطوة ووصفها بأنها قانونية، لكنه قال إنه يمكن مناقشة كل القضايا بعد الاعتراف بسيادة "جمهورية شمال قبرص التركية".

واتهم أناستاسيادس في خطابه إردوغان بـ"تدخلات صارخة" لتنصيب تتار رئيسا لـ"جمهورية شمال قبرص التركية" التي لا تعترف بها إلا تركيا.

وحقق تتار فوزا مفاجئا على مصطفى أكينجي الذي كان يفضل العمل مع القبارصة اليونانيين على حل فيدرالي.

واتهم أناستاسيادس تركيا بالرغبة في خلق وقائع جديدة على الأرض قائلا "من الواضح أن كل هذه الإجراءات تهدف إلى القضاء على آفاق التسوية استنادا إلى أسس إطار الأمم المتحدة المتفق عليه".

ويعتقد مراقبون أن خطوة أردوغان لم تكن لتتم لولا نجاحه في اختبارات سابقة بتحدي الأوروبيين من ناحية والأمم المتحدة من ناحية ثانية، مشيرين إلى أن الرئيس التركي تمكن من فرض نفوذ بلاده في الجزيرة المقسمة وفي مياهها الإقليمية كأمر واقع، وأن التهديدات المختلفة لم تفلح في تغيير موقفه، وهو ما ساعده على التقدم خطوة أخرى أكثر أهمية بالنسبة إلى استراتيجية تركيا الهادفة إلى توسيع نفوذها شرق المتوسط ولو بقوة السلاح.

واستفاد أردوغان كذلك من تراجع "منتدى المتوسط" الذي كان في ظاهره تجمّعا لمنتجي الغاز في منطقة واعدة، لكن هدفه كان الضغط على تركيا والتضييق على تحركاتها سواء في المياه الإقليمية لقبرص أو تعطيل تنفيذ الاتفاقية التي عقدتها أنقرة مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا في عهد فايز السراج، لكن التحولات الإقليمية خففت من فاعلية هذه الجبهة، وخاصة بعد التقارب التركي – المصري.

الحل والربط بيد أردوغان